مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سياسة إيران الخارجية بين عدم الانحياز وإعادة الضبط الاستراتيجي (تحليل جيوبوليتيكي)
اسم الكاتب: د. ذوالفقار علي عبود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6044
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Iran's Foreign Policy Between Non-Alignment And Strategic Reset (Geopolitical Analysis)

Dr. Zulfiqar Ali Abboud*

(Received 2 / 4 / 2024. Accepted 30 / 5 / 2024)

□ ABSTRACT □

The principle of non-alignment that was the basis of the Islamic Republic's foreign policy was replaced by efforts to create a bloc in partnership with traditional and rising Eastern powers. The Orientation Policy has yielded some benefits for Iran, but it has severely limited its foreign policy options, while its neighboring countries have been able to gain a wider margin of maneuver by balancing between East and West.

In its recent economic policies designed to confront American hegemony, Iran is relying on strengthening its orientation to the East as a basic option to break American unilateralism in all economic fields. Hence, it has sought to join and obtain full membership in the Shanghai Cooperation Organization led by Russia and China, as well as joining the BRICS bloc.

Keywords: non-alignment - heading east - strategic reset.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University – Syria. ZulfiqarAliAbboud@tishreen.edu.sy**

سياسة إيران الخارجية بين عدم الانحياز وإعادة الضبط الاستراتيجي (تحليل جيوبوليتيكي)

الدكتور ذوالفقار علي عبود*

(تاريخ الإيداع 2 / 4 / 2024. قُبِل للنشر في 30 / 5 / 2024)

□ ملخّص □

استُبدل مبدأ عدم الانحياز الذي كان أساس السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة بجهود ترمي لإنشاء تكتّل بالشراكة مع القوى الشرقيّة التقليدية والصاعدة. وقد أثمرت سياسة التوجّه شرقاً عن بعض المنافع لإيران، لكنّها حدّت بشدّة من خيارات سياستها الخارجيّة، في حين تمكّنت الدول المجاورة لها من كسب هامش أوسع من المناورة من خلال الموازنة بين الشرق والغرب.

تعوّل ايران في سياساتها الاقتصادية الأخيرة المعدة لمواجهة الهيمنة الأميركية على تعزيز التوجه شرقًا كخيار أساسي لكسر الأحادية الأميركية في المجالات الاقتصادية كافة، ومن هنا سعت للانضمام والحصول على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها روسيا والصين وكذلك الانضمام لتكتل بريكس.

الكلمات المفتاحية: عدم الانحياز– التوجه شرقاً– إعادة الضبط الاستراتيجي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية. ZulfiqarAliAbboud@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تعبّر توجهات السياسة الخارجية الإيرانية لإعادة الضبط الاستراتيجي لسياسة إيران الخارجية، عن توجه إيران نحو الشرق، وعن درجة انخراط إيران في المبادرات الإقليميّة والدوليّة التي تقودها أو تشارك فيها دول الشرق، وعن مستوى وطريقة استجابة إيران ومشاركتها في هذه المبادرات. فلقد سعت إيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م إلى تبنّي سياسة خارجيّة مستقلّة غير خاضعة لاستراتيجيات القوى الكبرى سواء الغربيّة أو الشرقيّة. لكن مع الوقت، أفضت الصراعات المتصاعدة مع الدول الغربيّة إلى هيمنة الجناح المناهض للغرب على مؤسسات صنع السياسة الخارجيّة الإيرانيّة، وقد تجلّى ذلك بشكل أساسي من خلال توجّه إيران الاستراتيجي نحو الشرق، وبروز الصين وروسيا كشريكين أساسيّين لإيران بدلاً من الدول الغربيّة.

إن تداعيات توجه إيران نحو آسيا ليست سياسية فقط، بل لها أهداف ومآلات اقتصادية، فإيران في حاجة إلى اقتصاد مقاوم أو اقتصاد الحرب، وإلى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع الدول الصديقة والمجاورة لتفادي الإجراءات الأميركية القسرية وحيدة الجانب.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي: هل نجح تخلي إيران عن مبدأ عدم الانحياز في بناء شبكة تحالفات قوية **انتجت** اقتصاداً مقاوماً يستند إلى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع الدول الصديقة والمجاورة لتفادي الإجراءات الأميركية القسرية وحيدة الجانب؟.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الحسيني، سنية. 2011). طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط. مركز الخليج للأبحاث، العدد (85).

ترى دراسة الحسيني أن إيران تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بعيداً عن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة الذي يسعى لتكريس الهيمنة الأميركية وضمان تدفق المصالح الأميركية. وقد توصلت الدراسة لمجموعة نتائج منها استمرار الوضع على ما هو عليه في المدى المنظور لناحية ثبات قواعد الاشتباك التي لن تتغير بشكل ملموس.

2- (EPC، 2022). إيران ومنظمة شنغهاي: نحو هوية أورو آسيوية لإيران. مركز الإمارات للدراسات، 3 آذار 2022.

ترى دراسة مركز الإمارات بأن مسألة انضمام إيران لمنظمة شنغهاي، شكّلت إحدى أولويات صانع القرار الإيراني في العلاقات الخارجية طوال الأعوام الماضية. وتكلّلت الجهود الإيرانية بالانضمام إلى هذه المنظمة في الشهر الأول من عهد الحكومة الإيرانية الجديدة (أيلول 2021). وتكتسب عضويّة إيران في منظمة شنغهاي أهمية بالغة باعتبارها خطوة باتجاه تطبيق استراتيجية التوجه نحو الشرق، وبوصفها خطة بديلة عن الانفتاح على الغرب.

3-(**Kamran Bokhari**, **Myles B. Caggins, Caroline Rose**, 2024).What's Next for Iran and the U.S. in the Middle East?.

دراسة (بخاري وآخرون، 2024) ما هو التالي بالنسبة لإيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟.

تناقش دراسة بخاري نقاط التقاطع بين الأمن الدفاعي والتجارة غير المشروعة والموقع الجيوسياسي في منطقة تمتد من أوروبا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترى أن الولايات المتحدة الآن في موقف صعب للغاية حيث يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ستزيد من وضع قوتها بشكل كبير أو ستسحب قواتها بشكل تدريجي من المنطقة نتيجة تداعيات الاصطفاف الدولي الجديد ضد مصالحها في المنطقة والذي على رأسه إيران وروسيا والصين.

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية البحث من تصاعد الأحداث في المنطقة والتي بدأت من توجه إيران بقيادة إبراهيم رئيسي لبناء علاقات مع دول مناهضة للغرب، مثل روسيا والصين. وقد تجلى ذلك بوضوح بعد الحرب في أوكرانيا واتهام إيران من قبل الغرب بتزويد روسيا بأسلحة إيرانية. من كل ذلك يتضح أن هناك اصطفاف دولي واضح سيشكل بداية نشوء نظام دولي متعدد الأقطاب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم مقاربة حول سياسات إيران في عهد ثلاثة رؤساء يختلفون في طريقة إدارة ملف السياسة الخارجية مع وجود إرادة في توجيه السياسة الخارجية نحو بناء علاقات أمتن مع دول الشرق، وكذلك تبيان مدى نجاح إيران في الاستفادة من سياسة التوجه شرقاً.

منهجية البحث:

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي لوصف ظاهرة تشابك العلاقات الدولية وصراع المصالح بين إيران والغرب من جهة، وتقاربها بين إيران ودول الشرق من جهة أخرى. كما سيستخدم الباحث أداة التحليل الجيوبولتيكي لتحليل وفهم النزاعات الدولية فمن خلال هذه الأداة يستطيع الباحث تفكيك شيفرة الوضع الدولي اعتماداً على الخريطة الجغرافية للواقع، كما يستطيع صانع القرار أن يبني تصوراته المستقبلية لسياسته الخارجية في ضوء تفاعلات المكان والزمان.

النتائج والمناقشة:

المبحث الأول: السياق العام لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

تهدف سياسة إيران وإعادة ضبطها استراتيجياً نحو الشرق، إلى تشبيك الروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الواقعة في شرق العالم، وبالأخص في قارة آسيا، لتوسيع شبكة التحالفات الإيرانيّة، والحدّ من تأثير القوى الغربيّة على إيران.

ولقد ظهر هذا النهج الإيراني تحت قيادة ثلاثة رؤساء لإيران هم محمود أحمدي نجاد (2005–2013) وحسن روحاني (2013–2021) وإبراهيم رئيسي (2021–2024). ورغم وجود تباينات في النهج الذي تبنّاه كلّ من الرؤساء الثلاثة، إن كان في أساسه المفاهيمي، أو نطاقه الجغرافي، أو ترتيباته المؤسساتيّة، وكذلك الدوافع الخارجيّة والداخليّة الكامنة خلف هذا النهج، إلا أن هناك أوجه للتشابه الأساسية بين هذه الإدارات الثلاثة: السعي لتنويع علاقات إيران الخارجيّة ودوافعها الاقتصادية التي قادت هذه المناورات الدبلوماسيّة (1).

يشير مسار استراتيجية التوجّه شرقاً التي اعتمدتها إيران على مدى العقدين الماضيين، وبشكل خاص في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي حين أصبحت بديلاً نهائياً عن علاقات إيران مع الغرب وليس تعويضاً عنها، إلى تحوّل لافت عن مبدأ الحياد الاستراتيجي. فهذا المبدأ الذي كان ركناً أساسياً في دستور إيران وسياستها الخارجيّة في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية، بدأ يتغير في ظلّ المناخ الجيوسياسي المعاصر الذي يتّصف بتجدّد المنافسة بين القوى العظمى في ضوء صعود الشرق. ولذلك تبذل إيران اليوم جهوداً لبناء علاقات وتحالفات أمتن مع القوى الصاعدة في الشرق. ولكن على الرغم من أنّ هذا التحوّل قد أتى بثماره إلى حدّ ما، إلّا أنّه في الوقت نفسه قد حدّ من خيارات سياسة إيران الخارجيّة، وقيّد حركتها الدبلوماسيّة. وظهر ذلك في الموقف الحذَر المستمرّ لحلفاء إيران، مثل الصين والهند، وحرصها على توازن علاقتها مع الغرب، وبالأخص الولايات المتّحدة الأميركية (2).

المطلب الأول: تطور استراتيجية التوجّه شرقاً الإيرانيّة:

واجهت إدارة الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني في بداية تسعينيات القرن الماضي تحدّياً مزدوجاً تمثّل بالعزلة الدوليّة والمصاعب الاقتصاديّة، مع إيلاء أولوية قصوى لإعادة بناء الاقتصاد نتيجةً للحرب مع العراق. وقد تعذّر استقطاب الاستثمارات الأجنبيّة نحو إيران نظراً للعلاقات المتوتّرة مع الغرب في تلك الفترة،. لذلك وجدت إيران فرصةً في تفكك الاتحاد السوفييتي للتعاون مع الجمهوريّات المستقلّة عنه حديثاً والمجاورة لها. كما بدأت ببناء علاقات أقوى مع الدول الآسيوية، من خلال تبنّي نموذج تنموي أملت أن يحوّلها إلى دولة متطورة مثل اليابان (3). وذلك من خلال توسيع العلاقات الدبلوماسيّة والاقتصاديّة مع الدول الشرقية كأسواق محتملة لصادراتها من النفط والغاز، ومصدراً من مصادر الاستثمارات الأجنبيّة والخبرات التقنيّة.

إلا أنّ ذلك التوجه الإيراني لم يكن قد تبلور بعد إلى مستوى الاستراتيجية الراسخة، بل كان مجرّد استجابة تكتيكيّة في وجه الضغوط الداخليّة والخارجيّة التي ولّدتها السياسات الغربية ثم تفكك الاتحاد السوفييتي. وكانت فعّالية هذه الاستجابة الإيرانية محدودةً نتيجة الاختلافات الإيديولوجية والتأثيرات الغربيّة على الدول الآسيويّة والتنافس بين الدول الإقليميّة، والتي من أهمها المخاوف الأمنية من تطلّعات إيران لتصدير أفكارها الثوريّة، وتنامي تأثير الدول المنافسة القويّة، مثل تركيا، ما أعاق بشدّة قدرة إيران على حماية مصالحها في آسيا الوسطى.

لاحقاً، شهدت سياسة التوجّه شرقاً الإيرانيّة تحولاً محوريّاً مع انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في العام 2005، حيث اعتمد رؤيةً إيديولوجية دوغمائية في السياسة الخارجيّة لإدارته، متّخذاً موقفاً تصادمياً رداً على سياسات الدول الغربيّة. وقد دفعت التدابير الغربيّة ضد إيران إدارة الرئيس نجاد للبحث عن بدائل في الشرق، مع التركيز على روسيا والصين. كما نظرت إيران إلى الدول الأفريقية وأميركا اللاتينيّة كشركاء محتملين في مساعيها للالتفاف على الإجراءات الغربيّة. كما هدفت إدارة نجاد إلى الوقوف في صفّ دول الشرق الصاعدة المناهضة للغرب (4).

وقد نجحت إدارة الرئيس أحمدي نجاد في توسيع التجارة مع الصين وتحسين العلاقات الدفاعيّة مع روسيا وتعزيز العلاقات مع دول آسيا وأوراسيا الأخرى. ومع ذلك، ظلّت إيران تواجه تحدّيات كبرى بسبب مشاكل الثقة بينها وبين حلفائها الشرقيّين المفترضين والضغوط الغربية والتنافس الإقليمي. فعلى سبيل المثال، أيّدت روسيا والصين، العضوان الدائمان في مجلس الأمن الدولي، القرارات الصادرة ضدّ البرنامج النووي الإيراني بين عامي 2006 و2010، في موقف قوّض حصول إيران على دعم الدول الشرقيّة الكبرى.

لاحقاً، انتهج الرئيس حسن روحاني نهجاً متوازناً في السياسة الخارجيّة، ساعياً إلى إقامة علاقة بنّاءة مع دول الشرق والغرب. وقد أفضى هذا النهج الجديد إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الخمس دائمة العضويّة في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا (5+1) في العام 2015، ما أسهم في التخفيف من الإجراءات القسرية الغربيّة على إيران وأعاد إحياء الحوار مع الغرب. وبقي الرئيس روحاني ملتزماً بسياسة التوجّه شرقاً التي أعاد هندستها بما يتوافق مع الأهداف الأوسع لسياسته الخارجيّة، كما تحسّنت علاقات إيران مع كلّ من الصين وروسيا بشكل ملحوظ في عهده، وتجلّى ذلك من خلال تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولين رفيعي المستوى والاتفاقات الموقّعة بين إيران وكل من روسيا والصين (5).

المطلب الثاني: التوجه شرقاً ما بين المناورة التكتيكيّة والخيار الاستراتيجي:

يشير الأساس المفاهيمي لسياسة التوجّه شرقاً الإيرانيّة إلى الأسباب البراغماتية التي دفعت إيران للتوجّه نحو الشرق. ففي عهد أحمدي نجاد، كان يُنظر إلى سياسة التوجّه شرقاً كأداة لكسر العزلة الدبلوماسيّة المفروضة على إيران ومقاومة الضغوط الغربيّة. فقد تجذّرت تلك السياسة في رؤية عالميّة مناهِضة للإمبرياليّة صوّرت الغرب كمصدر تهديد لكلّ الدول التي تسعى للحفاظ على سيادتها. لذلك هدَفَ الرئيس نجاد إلى التصدّي لهذا التهديد من خلال تعزيز الروابط مع دول الشرق، بالأخصّ مع الصين وروسيا وغيرها من دول عدم الانحياز أو الدول المناهِضة للغرب، بهدف بناء تكتّل من الدول المقاومة في مواجهة الهيمنة الغربيّة.

أما الرئيس روحاني فلم ينظر إلى سياسة التوجّه شرقاً كبديل عن العلاقات مع الغرب بل كمكمّل لها. وقد عدّت هذه النظرة البراغماتية الغربَ شريكاً في تنمية إيران واندماجها في المجتمع الدولي، وعمل على التخفيف من حدّة النزاع حول البرنامج النووي الإيراني من خلال التوصّل إلى خطّة العمل الشاملة المشتركة، على أمل رفع العقوبات عن إيران وإتاحة التعاون مع الدول الغربيّة. وقد أرسى وزير خارجيته محمد جواد ظريف أسس هذه الرؤية التي عدّت بناء علاقات خالية من التوترات مع الغرب شرطاً أساسيّاً لتحسين العلاقات مع الشرق، بما أنّ ذلك سيسهم في تحسين موقف إيران التفاوضي.

في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي، بدت سياسة التوجّه شرقاً كاستجابة استراتيجية تجاه التحول في ميزان القوى لصالح الشرق الصاعد. والرئيس إبراهيم رئيسي ينتمي إلى الجناح المحافِظ الذي يعدّ إيران من قوى الشرق الصاعدة، ما يجعل من سياسة التوجّه شرقاً خياراً استراتيجياً وليس مجرد مناورة تكتيكيّة. وقد زاد غياب الثقة التي تفاقمت عقب فشل الاتفاق النووي من جدوى هذا التوجّه. وعلى الرغم من أنّ السياسة التي ينتهجها السيد رئيسي تشبه سياسة أحمدي نجاد في بعض جوانبها، إلّا أنّها تتميّز عنها باستنادها إلى منطق جيوسياسي لا إيديولوجي بحت، ما يشير إلى توجّه أكثر براغماتيّة ولكن مناهض للغرب بالقدر نفسه.

المبحث الثاني: النطاق الجيوبولتيكي لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

يتفاوت النطاق الجيوبولتيكي لاستراتيجية التوجّه شرقاً بين فترات إدارة كلّ من الرؤساء أحمدي نجاد وروحاني ورئيسي. فقد وسّع أحمدي نجاد نطاق سياسة التوجّه شرقاً نحو أميركا اللاتينيّة وأفريقيا، مركّزاً على بناء علاقات وثيقة مع كافة الدول التي تواجه ضغوطاً غربيّة. كما سعى في الوقت نفسه لترسيخ وجود إيران في أفريقيا من خلال تعزيز التجارة والاستثمارات والمساعدات والعلاقات الثقافيّة مع القارّة.

من جانبه، وسّع روحاني النطاق الجيوبولتيكي لاستراتيجية التوجّه شرقاً لتضمّ قوى أوراسيّة، مثل الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي، باعتبارها تكتلات محوريّة ضمن المنظومة الأوراسيّة الأشمل، وقد ركّزت استراتيجيّته على تعزيز العلاقات الثنائيّة الحيويّة مع هذه القوى والتي شكّلت نواة كافة المبادرات الإقليميّة والدوليّة. وقد تضمّنت استراتيجيّة روحاني المشاركة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتيّة ومبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي كإجراء مكمّل لتعزيز العلاقات الثنائيّة مع دول الشرق.

استراتيجياً، تتمحور سياسة التوجّه شرقاً حول القارة الآسيويّة، إذ تعطي الأولوية للدول المجاورة لإيران، فيما تستكشف أفق العلاقات مع الدول الأخرى الأبعد. ويتجلّى هذا التركيز على آسيا من خلال مبدأين رسميّين غالباً ما تشير إليهما إدارة رئيسي بسياسة الجوار والسياسة الآسيويّة. وقد تمكّنت إيران– في سعيها لتحقيق هذه الاستراتيجية– من تطبيع علاقاتها مع السعوديّة وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة الأخرى، وعملت أيضاً على تعزيز علاقاتها مع دول بعيدة،

مثل إندونيسيا، وعلى الرغم من بعض الانفتاح على دول أميركا اللاتينيّة، إلّا أنّ العلاقات مع آسيا لا تزال تشكّل حجر الزاوية في نهج السياسة الخارجيّة الذي يتّبعه رئيسي.

المطلب الأول: البُنى المؤسساتيّة لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

اعتمدت استراتيجية أحمدي نجاد على العلاقات الثنائيّة وبالأخصّ مع الصين وروسيا، في حين ظلّت مشاركة إيران في المبادرات متعدّدة الأطراف محدودةً. وقد اصطدمت طموحاته بالانضمام إلى منظّمة شنغهاي للتعاون برفض الدول الأعضاء الانخراط في تجاذبات إيران مع الغرب، ولم تنجح محاولاته لإعادة تفعيل منظّمة التعاون الاقتصادي والاستفادة من بعض المنابر مثل منظّمة التعاون الإسلامي لدعم مواقفه تجاه للغرب، ما زاد العقبات أمام استراتيجيته للتوجّه شرقاً.

أمّا سياسة روحاني، فمزجت ما بين العلاقات الثنائيّة والعلاقات متعدّدة الأطراف، ما أثمر بعض النجاحات على صعيد التعدديّة. فقد توجه نحو تعزيز أواصر التعاون ضمن أطر متعدّدة الأطراف تشمل الدول الشرقيّة. ومن ذلك، انضمام إيران إلى مبادرات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق بقيادة الصين، كما سعى للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وقد انطوت سياسة إبراهيم رئيسي على انخراط إيران في المبادرات والمنظّمات التي تقودها الدول الشرقيّة، وهي استراتيجيّة أثمرت بعض النتائج المهمّة، من أبرزها تحوّل إيران في عهده من عضو مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون إلى عضو رسمي بعد 14 عاماً من الانتظار. وقد سعى رئيسي أيضاً لتعزيز تعاون إيران مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة الذي أبرمَته إيران مع الصين، كما أعلن عن رغبة إيران في الانضمام إلى مجموعة دول بريكس إلى جانب البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وهذا ما تحقق في مطلع عام 2024، ويشير هذا التركيز على الانخراط متعدّد الأطراف، بدءاً من منظمة شانغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ووصولاً إلى مجموعة بريكس، إلى تحوّل كبير في مقاربة إيران لسياسة التوجّه شرقاً في عهد رئيسي.

المطلب الثاني: الدوافع الخارجيّة لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

أثّرت الظروف الدولية على السياسة الخارجية لكلّ من الرؤساء الإيرانيين الثلاثة. فسياسة أحمدي نجاد كانت مدفوعة بأزمة البرنامج النوويّ ودور إيران في المنطقة، بالإضافة إلى الصراع مع الكيان الإسرائيلي. وقد أسفرت هذه الدوافع الثلاثة عن سعي دول الغرب لعزل إيران دبلوماسياً وتصعيد الضغوط عليها. وحاول أحمدي نجاد التخفيف من حدّة هذه العزلة من خلال التوجّه شرقاً، وأمل أن يستخدم هذه العلاقات كمصادر دعم وتعاون بديلة، لكن تم تقويض هذه الآمال بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي ستّة قرارات ضدّ إيران أيّدتها روسيا والصين، الحليفتان المفترضتان لها (6).

أمّا روحاني، فقد تأثّرت سياسته الخارجية بالديناميكيات المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة. في البداية كانت سياسته مدفوعة بإمكانيّة الاستفادة من الاتفاق النووي لتعزيز التعاون مع الصين وروسيا. ولكن بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتّفاق، تحوّلت سياسته نحو الحفاظ على ما تبقّى من مكوّنات الاتفاق. كما سعى للاستفادة من علاقاته مع القوى غير الغربية من أجل تحقيق مكاسب اقتصاديّة عقب الرفع الجزئي للعقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ثمّ الحفاظ على بعض من هذا التبادل التجاري والاستثمارات بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران في إطار ما سُمّيت بحملة الضغط الأقصى.

في المقابل، تأثّرت سياسة رئيسي بعدم إحياء خطّة العمل الشاملة المشتركة واستمرار العقوبات الأميركية، وفي ظلّ تبدّل الأوضاع الجيوسياسية في أوراسيا والشرق الأوسط بسبب الحرب في أوكرانيا وتعاظم الدور الصيني في الشرق

الأوسط، نشأت فرص جديدة يمكن لإيران انتهازها. بالتالي، يسعى رئيسي للبناء على علاقاته مع الدول الشرقيّة لتدعيم مصالح إيران الاستراتيجية، على أمل أن تؤمّن هذه العلاقات الموارد والإمكانيات الاستراتيجية اللازمة من أجل تحقيق نمو إيران الاقتصادي، أو على الأقل تتمكّن من الصمود.

المطلب الثاني: الدوافع الداخلية لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

تأثّر نهج السياسة الخارجيّة الذي اتّبعه كلّ من الرؤساء الثلاثة بدوافع داخليّة تداخلت مع رؤيتهم العقائديّة وانتمائهم السياسي والفئات الاجتماعيّة التي يمثّلونها. فقد ارتكزت سياسة أحمدي نجاد على التأييد الذي تحظى به عقيدته في أوساط المحافظين، فقد قدّم نفسه كمدافع عن سيادة إيران في وجه الضغوط الغربيّة، مستخدماً علاقاته مع الدول الشرقيّة كرمز للسيادة الوطنيّة.

فيما استندت سياسة روحاني إلى ضرورات براغماتيّة وإلى دعم المعتدلين في إيران، وبالأخص الإصلاحيين والطبقة الوسطى. وقد أقرّ روحاني بأهمية علاقات إيران بالغرب، مع إدراكه أيضاً للقيمة الجوهريّة للعلاقات المتينة مع دول الشرق، ولاقت سياسته الخارجيّة صدىً إيجابيّاً بين أوساط مؤيّديه الذين وجدوا في تعزيز العلاقات مع الشرق والغرب فرصاً ومكاسب لإيران.

اليوم، تبدو سياسة التوجّه شرقاً بقيادة إبراهيم رئيسي مدفوعةً بالسياسات العدائية الغربية تجاه إيران والتي اجتاحت المشهد السياسي الإيراني منذ الانتخابات الرئاسيّة في عام 2021، وهذا ما دفع إلى الميل لبناء علاقات مع دول مناهِضة للغرب، مثل روسيا والصين. وتتماشى سياسة رئيسي الخارجيّة مع مواقف المرشد الأعلى، فتعتمد على العلاقات مع القوى الشرقيّة من أجل ضمان الاستقرار في وجه الضغوط الغربيّة (7).

المبحث الثالث: التداعيات الاستراتيجية لإعادة الضبط الاستراتيجي الإيراني:

اقترن تطوّر السياسة الخارجية لإيران بإعادة ضبط استراتيجي، فانتقلت إيران من مقاومة محاولات فرض عزلتها الدوليّة في عهد أحمدي نجاد إلى بناء توازن براغماتي في عهد روحاني، لتتّجه بعدها نحو سياسة متأنّية ومركّزة في عهد رئيسي. وتشير الخطوات التي اتّخذتها إدارة رئيسي اليوم إلى نقلة نوعيّة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث إنّ مبدأ عدم الانحياز الذي لطالما شكّل ركيزة السياسة الخارجية الإيرانيّة منذ العام 1979، قد تم التنازل عنه.

المطلب الأول: إيران بين عدم الانحياز وإعادة الضبط الاستراتيجي:

كان الهدف من مبدأ عدم الانحياز هو الحفاظ على استقلال إيران الاستراتيجي وتمسّك البلاد بسيادتها في وجه ديناميكيات القوى العالميّة، إلّا أنّ التوجه الحالي في عهد رئيسي يبدو أقرب للسعي إلى بناء تكتّل تقف فيه إيران في صفّ القوى الشرقيّة لا سيما الصين وروسيا. ويشير ذلك إلى ابتعاد ملحوظ عن الركائز التي استندت إليها إيران طويلاً في سياستها الخارجية ويؤكّد على عمليّة إعادة ضبط استراتيجية (8).

لقد أثمرت سياسة التوجّه شرقاً بعض الإيجابيات لإيران، كزيادة قدرتها على الصمود في وجه الإجراءات الغربيّة، والإسهام في تعزيز مكانتها في السياسة الدوليّة، إلّا أنّها حدت من خياراتها الخارجيّة. ففي حين نجحت السعودية، المنافِسة الإقليميّة لإيران، في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الشرق والغرب، وتمكّنت من التعامل مع تعقيدات المشهد الجيوسياسي بكفاءة أكبر، في المقابل، قد يودّي توجّه إيران المتنامي نحو الشرق إلى زيادة ابتعادها عن بقيّة العالم، ما يحدّ من هامشها للمناورة الدبلوماسيّة، ويفاقم من محاولة تهميشها جيوسياسياً.

من جانب آخر، يدفع تطور علاقات إيران مع الصين للاعتقاد بأنّه لولا نفوذ الصين على إيران لكان من الأصعب التوصّل إلى اتفاق تطبيع العلاقات مع السعودية، فصحيح أنّ لإيران مصالح اقتصاديّة وأمنيّة تدفعها للسعي إلى تطبيع

العلاقات مع السعودية، إلّا أنّ الاختلافات الجوهرية بين الدولتين كانت لتصعّب جداً المصالحة بينهما لولا الوساطة الفعّالة والموثوقة التي قامت بها قوّة عالمية عظمى كالصين (9).

وعلى الرغم من الاتفاق الاستراتيجي الشامل لمدّة 25 عاماً الذي أبرمته إيران مع الصين، إلّا أنّ السعودية كانت أكثر نجاحاً في استقطاب الاستثمارات الصينيّة وتجنّب التهميش الجيوسياسي ويُعزي الغربيون هذا النجاح في المقام الأولّ إلى سياسة التوازن والتحوّط التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الحقبة من المنافسة الحادّة بين القوى العظمى. كما أنّ شركاء إيران الشرقيين، ومن ضمنهم الصين والهند وروسيا، تبنوّا نهجاً حذراً في علاقاتهم مع إيران، حيث ظلّت حذرة في التعامل معها بهدف تجنّب الإضرار بعلاقاتها مع الغرب، وتجلّى هذا السلوك بشكل واضح في المرحلة التي سبقت الاتفاق النووّي الإيراني، حين التزمت روسيا والصين بالعقوبات الدوليّة على إيران، ما يؤكّد على أولوياتها الجيوسياسيّة والاقتصاديّة وبالتالي فإنّ تطوّر سياسة التوجّه شرقاً يرتبط عن كثب بالمصالح الجيوسياسيّة الأوسع لشركائها الشرقيين.

وقد ازدادت هذه الديناميكيّة تعقيداً بفعل الحرب في أوكرانيا. ففي حين دفع الصراع بروسيا إلى تقليل اهتمامها بعلاقتها مع الغرب، حدّت الحرب أيضاً من خيارات روسيا في دعم إيران اقتصاديّاً. إلى ذلك، يعلّق حلفاء شرقيّون آخرون محتملون لإيران، مثل الهند، أهميّةً كبرى على علاقتهم مع الولايات المتحدة، ما يدفعهم إلى توخّي الحذر في علاقاتهم مع إيران. وفي حين منح استمرار الصين في شراء النفط الإيراني في السنوات الماضية متنفساً لإيران، أجبر غيابُ البديل في السوق إيران على تقديم تخفيضات ضخمة للصين، ما حدّ من المنافع الاقتصاديّة لهذه الشراكة، وفيما يمكن توصيف سياسة التوجّه شرقاً بالنقلة الاستراتيجية لإيران، إلّا أنّ القيود التي يفرضها المشهد الجيوسياسي إلى جانب الدعم المحدود الذي يمدّها به حلفاؤها الشرقيون يوضحان مدى تعقيد هذا النهج (10).

المطلب الثاني: التداعيات الداخلية في إيران:

في الداخل الإيراني، يبدو أنّ سياسة التوجّه شرقاً ترسّخ مركزية السلطة في النظام السياسي الإيراني. وخصوصاً الشراكة مع روسيا والصين، وعلى سبيل المثال، لجأت الحكومة الإيرانيّة في السنوات الأخيرة إلى استخدام أجهزة تقنيّة صينية بشكلٍ متزايد لتشديد رقابتها على الانترنت وشبكات التواصل، وفي العام 2021، وقّعت إيران على اتفاق مع روسيا للتعاون في مجال أمن المعلومات. وعند التطلّع إلى المستقبل، يتّضح أنّه في حين تمنح سياسة التوجّه شرقاً إيران القدرة على الوقوف في وجه الضغوط والعقوبات الغربيّة، إلّا أنّها لن تكون حلّاً سحرياً لمجمل مشكلات سياستها الخارجيّة. فلن تتمكّن إيران من تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وازدهار مستدام من دون التوصّل إلى حلّ شامل للعقوبات المفروضة عليها ومعالجة التوتّرات المستمرّة مع القوى الغربيّة. ويتجلّى ذلك بوضوح في أعباء إيران الاقتصاديّة المتراكمة، حتى في ظلّ تعزيز شراكاتها وعلاقاتها مع القوى الشرقيّة بشكل عام، وفيما أثمر التحوّل نحو الشرق عن بعض المنافع الاستراتيجية على المدى القصير، فإنّ تبنّي سياسة خارجيّة متوازنة ومضبوطة بعناية قد يساعد أكثر على تعزيز مكانة إيران في العالم وتأثيرها في المنطقة وعلى تحسين الوضع السياسي في الداخل الإيراني.

فإيران تتعرض لعقوبات اقتصادية أميركية منذ عدة سنوات تهدف الى تحقيق مكاسب تتعلق بالبرنامج النووي الايراني. ورغم شدة هذه العقوبات إلا أن ايران نجحت في التخفيف من وطأتها بفعل نظامها الاقتصادي المبني على سياسات استراتيجية ترتكز بالدرجة الأولى على تنمية القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة، بالإضافة الى تطور تكنولوجيا المعرفة والمعلومات في البلاد، دون التقليل من الأثر السلبي لهذه العقوبات على العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، لا سيما في المجال النفطي ومجالات توليد الطاقة بأنواعها (11).

المبحث الرابع: البعد البراغماتي في إعادة الضبط الاستراتيجي:

أجبرت العقوبات الغربية إيران على الاقتراب من الصين والقوى الفاعلة مثل الهند وروسيا، فبعد أن أعيد فرضها خلال إدارة ترامب عام 2018 وقّعت إيران اتفاقاً استراتيجياً مدته 25 عاماً مع الصين (12). ويبدو البعد البراغماتي في سياسة الرئيس إبراهيم رئيسي في تبنّي إيران استراتيجية دبلوماسية متعددة الأطراف لجعلها مفترق طرق بين مختلف المبادرات الجيو–اقتصادية الآسيوية–الأوروبية، مثل مبادرة الحزام والطريق وممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. ويفسّر هذا سبب حرص إيران على إحياء الاتفاق النووي مع التركيز على الحوافز الاقتصادية.

لكن في الوقت ذاته تعتبر إيران أن النظام الدولي يمر بلحظة انتقالية، إذ ينتقل من أحادية الولايات المتحدة إلى تعددية قطبية يحددها صعود القوى الآسيوية مثل الصين، لذا تتسم سياسة إبراهيم رئيسي الخارجية بالبراغماتية، بمعنى أنها تدعو إلى التعددية والدبلوماسية مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية وخفض التصعيد (13).

المطلب الأول: تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية:

تعتبر إيران أن هناك حاجة ملحة إلى التركيز على غرب آسيا والتوصل إلى هيكل أمني متعدد الأطراف يقدم حلولاً للمشكلات الإقليمية، وقد تزامنت عدة ديناميكيات إقليمية منذ تنصيب الرئيس رئيسي، مثل سيطرة حركة طالبان على أفغانستان ودخول إيران في مفاوضات دبلوماسية مع السعودية بشكل أساس لتهدئة التوترات الإقليمية، وأخيراً انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما يرجح سبب توجه إيران نحو آسيا (14).

من جهة أخرى، تقترب إيران وباكستان، منافسها الإقليمي، من بعضهما من خلال الصين التي تعد الشريك الأكثر أهمية لكلا البلدين، وبمسار متواز مع العلاقات تجاه الصين، وتعمل إيران على مزيد من التوافق مع الهند لأسباب جيوسياسية مثل التعاون حول ملف أفغانستان، وجغرافية– اقتصادية مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. وأهم مؤشر هو الموافقة على عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون في أيلول 2021، ومن الواضح أن تلك العضوية حصلت بدعم سوسي– صيني للتعامل مع الوضع في أفغانستان، وعلى خلفية الصراع الأميركي – الصيني (15).

من مزايا انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون تحول إيران طرف رئيسي عند التعامل مع أفغانستان ومسائل الأمن الآسيوي الأخرى، لا سيما في وسط وجنوب وغرب آسيا، فضلاً عن إضفاء الشرعية الدولية على إيران وقدرة التواصل في آسيا، وكلها يمكن أن تترجم إلى منافع اقتصادية. كما وقّعت إيران اتفاق تجارة تفضيلي مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في تشرين الثاني 2021، ما جعل إيران ممر العبور البري الرسمي بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا، لذا تحاول النخب الإيرانية إعادة تشكيل بلدها على أنه مفترق طرق جيو–اقتصادي.

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق ضمن خيارات إعادة الضبط الاستراتيجي:

أصبحت الصين وإيران أكثر قرباً عندما أبرم البلدان اتفاقية اقتصادية وسياسية شاملة مدتها 25 عاماً في منتصف عام 2020، وفي شباط من العام 2023 توجه الرئيس إبراهيم رئيسي إلى بكين لتعزيز التعاون الاقتصادي، ما جعل إيران عنصراً رئيسياً في مشروع الحزام والطريق الصيني. وتعد الصين بمثابة شريان حياة اقتصادي رئيسي لإيران، حيث بلغ إجمالي وارداتها من النفط الإيراني أكثر من 20 مليار دولار منذ بداية عهد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (16).

كما اكتسبت الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وإيران أهمية جديدة على خلفية موقف إيران من حرب أوكرانيا. وقد أصبحت إيران أكثر أهمية لروسيا، كونها منفذاً رئيساً للالتفاف على الإجراءات الغربية المعادية لروسيا اقتصادياً.

ومن خلال علاقاتها مع روسيا، تستعد إيران لتحقيق قفزة أخرى إلى الأمام، حيث تنظر إيران إلى التجارة مع أوراسيا على أنها وسيلة تحوط مهمة ضد احتمال إعادة فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وهذا أمر قد يحدث

إذا أصرت إدارة بايدن على الدخول في اتفاق نووي جديد، أو إذا فاز الجمهوريون في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2024. إن تنمية تلك العلاقات التجارية تجري الآن على قدم وساق، ووفقاً للتقديرات الأخيرة، ارتفعت صادرات إيران غير النفطية إلى الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بنسبة 20% عن العام الماضي، بينما قفزت الواردات غير النفطية بنسبة 41% خلال نفس الفترة (17).

كما تعدّ مسألة الدفاع الجماعي مهمة بالنسبة لإيران. لكن على عكس الناتو، لا ينص الميثاق التأسيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون على تعهدات بالدفاع الجماعي والمساعدة الأمنية المتبادلة، لذلك لن تمنح العضوية تلقائياً حماية معززة لإيران. ومع ذلك، فإن إيران تعي جيداً أن توثيق العلاقات مع اثنتين من القوى النووية في العالم، والتعاون العسكري الوثيق مع كليهما، يحمل إمكانات ردع خاصة. ويمكن أن يعمل ذلك على منع أي عمل عسكري محتمل يهدف إلى القضاء على (أو على الأقل إضعاف) البرنامج النووي الإيراني. نتيجةً لذلك، تعلّق إيران الآمال على منظمة شنغهاي للتعاون كحل للعديد من القضايا الاستراتيجية (18).

المبحث الخامس: الانضمام إلى منظمة شنغهاي ضمن خيارات إعادة الضبط الاستراتيجي:

تعوّل ايران في سياساتها الاقتصادية الأخيرة المعدة لمواجهة الهيمنة الأميركية على تعزيز التوجه شرقًا كخيار أساسي لكسر الأحادية الأميركية في المجالات الاقتصادية كافة، ومن هنا سعت للانضمام والحصول على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها روسيا والصين وتضم الى الآن ثمانية دول هي: الصين، روسيا، أوزبكستان، باكستان، طاجكستان، الهند، قيرغستان وكازخستان. علمًا أن ايران حصلت سابقًا على صفة عضو مراقب عام 2005 في هذه المنظمة، رغم معارضة بعض الدول دخولها بسبب تعرضها للعقوبات الأميركية، إلا أن الرئيس الصيني شي جينبينغ أعلن أن اجراءات إدخال ايران الى المنظمة قد بدأت بشكل فعلي، وهي خطوة لقيت ترحيب معظم قادة الدول المشاركة في الاجتماع وعلى رأسهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

المطلب الأول: آفاق استفادة إيران من العضوية في شنغهاي:

تعدّ منظمة شنغهاي من أبرز المنظمات الاقتصادية العالمية حيث تمثل دول المنظمة نحو 60% من مساحة أوراسيا ويقطن فيها حوالي 50% من سكان العالم الأمر الذي يعطيها بعدًا ديموغرافيًا ضخمًا في التجارة الدولية. كما يشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة حوالي 30% من الناتج الاقتصادي العالمي، بما يمكّنها من امتلاك ورقة ضغط اقتصادية وسياسية في مواجهة الأحادية الأميركية الساعية إلى السيطرة على التجارة العالمية والاقتصاد الدولي (19).

إن حجم التبادل الاقتصادي بين ايران ودول المنظمة بلغ حوالي 28 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2021 وبالتأكيد بعد قبول عضوية إيران سيرتفع حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين ايران والمنظمة إلى الضعف تقريبًا، وقد يرتفع أكثر في الفترة اللاحقة ما يمكّن إيران من كسر العقوبات الأحادية الأميركية من خلال فرض التعددية التجارية مع دول شنغهاي ومع معظم دول العالم في المستقبل، يضاف لذلك الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الصين وإيران والتي يصل حجم التبادل الاقتصادي والتجاري فيها بين البلدين الى مئات ملايين الدولارات على فترة تمتد 25 عامًا في المستقبل.

إضافة إلى البُعد الاقتصادي، تنظر إيران إلى عضويتها في المنظمة من خلال مقاربة سياسية أيضًا، فهي تسعى الى كسر الهيمنة الأميركية على سياسات الدول في التعاطي في ما بينها وفقًا للمصالح الأميركية، وبالتالي إن السعي لنشر التعددية في العالم سيخفف من سطوة الإدارة الأميركية على القرارات السياسية والاقتصادية في معظم دول العالم (20).

نظرياً، يمكن القول بأن دخول ايران الى منظمة شنغهاي، بالإضافة الى الاتفاق الصيني الايراني وأيضًا اتفاقية آسيان بين الصين وعدة دول وكذلك الشراكة بين الصين والاتحاد الاوروبي عبر اتفاقات تجارية واقتصادية، يمهّد الى تأسيس نظام عالمي جديد متعدد المعالم مبني على التجارة الحرة التي ترعى مصالح كل الدول وليس فقط مصلحة الولايات المتحدة الأميركية، ما يؤسس لإمكانية تحرر الشعوب من الهيمنة الأميركية على ثرواتها ومقدراتها.

وتسعى إيران راهناً إلى التعددية والدبلوماسية مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية وخفض التصعيد. وقد حدّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أولويتين في السياسة الخارجية الإيرانية، هما تحسين العلاقات مع الجيران، وتوسيع العلاقات مع القوى الآسيوية، بما في ذلك الصين وروسيا. وتجلت توجهات رئاسته من اختياراته لوزراء الحكومة، فقد عيّن حسين أمير عبدالله يان وزيراً للخارجية، والذي أكّد نهج إيران الجديد في السياسة الخارجية، والتي تعطي الأولوية لتطوير علاقات أوثق مع الجيران، وتعزيز التحالفات مع الدول الآسيوية وتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الدولية (21).

المطلب الثاني: سيناريوهات إعادة الضبط الاستراتيجي بعد الاتفاق النووي:

أدت المهلة الزمنية المتاحة في ملف إيران النووي حتى عام 2025 إلى تأجيل تصعيد الدول الغربية مع إيران، لكنّ اقتراب الملف النووي الإيراني من نهايته يعني أن الأطراف الغربية ستعاود تنشيط آليات الضغط واغتنام الفرصة المحدودة المتاحة لفرض عقوبات على إيران بدعوى انتهاك الاتفاقية النووية، وهي فرصة قد لا تكون متاحة أبداً بعد ما يُعرَف بيوم النهاية (22). وفي الواقع، يعني يوم النهاية تقنياً أن الملف النووي الإيراني سيخرج عن سيطرة المجتمع الدولي، وهذا يزيد من احتمالية أن تلجأ الأطراف الغربية إلى تفعيل ما يُعرَف بآلية الزناد (23) بوصفها وسيلة للحفاظ على هيكلية العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

ويمكن افتراض السيناريوهات الثلاثة الآتية للفترة الزمنية المتبقيّة حتى يوم النهاية الخاص بالاتفاقية النووية الإيرانية لعام 2015، وهي تمتدّ حتى صيف 2025. إذ يفترض هذا المطلب بأن هذه الفترة الزمنية ستكون مسرحاً لتطورات مختلفة في الجوهر عن التقلبات التي شهدها الملف النووي الإيراني على مدى أكثر من 4 أعوام من حالة الموت السريري.

السيناريو الأول: العودة إلى الاتفاق النووي: يفترض هذا السيناريو توصل إيران والأطراف الغربية إلى تفاهم بشأن العودة إلى إطار الاتفاق النووي. ورجحت عدة أطراف هذا الاحتمال بعد وصول المحافظين إلى السلطة في إيران، ورغبتهم في التوصل إلى توافق مع المجتمع الدولي. لكن مثل هذا التوافق سيكون صعباً في ضوء الظروف الراهنة؛ لأنه لا يعني فقط التنصل عن خطوات التصعيد النووي والعودة إلى نقطة البداية فحسب (رغم أن ذلك بحد ذاته أمر في غاية الصعوبة)، وإنما يعني كذلك تراجع إيران عن تعاونها العسكري مع روسيا (وهو أمر صعب في ضوء العقيدة التي ترى العلاقات مع روسيا هي علاقات استراتيجية)، كما يعني تغييراً جوهرياً في بنود الاتفاق النووي يتضمن تمديداً لفترة صلاحية بعض آلياته على الأقل، إن لم يتضمن ملفات خلافية أخرى يرغب الجانب الغربي وأطراف إقليمية في أن يتضمنها الاتفاق المعدّل. وسيواجه هذا الخيار عقبة ممانعة إيران التي ترفض التخلي عن المكتسبات النووية والعسكرية الجديدة، وترفض التراجع عن تعاونها الاستراتيجي مع روسيا. كما سيواجه عقبة معارضة روسيا له، والتي تعد أحد الأطراف المؤثرة في مسار الاتفاق النووي (24).

السيناريو الثاني: التوصُّل إلى توافقات مؤقتة، وحلول جزئيّة بشأن المسألة النووية: يفترض هذا السيناريو توصل الأطراف إلى أنصاف حلول، من تمديد صلاحية آلية الزناد إلى ما بعد تشرين الأول 2025، وعدم لجوء الأطراف إلى التصعيد. ويرى بعض المراقبين في الخطوات التي يقوم بها الجانبان الإيراني والأميركي في المرحلة الراهنة دلالةً على رغبة الجانبين في إبرام مثل هذه الحلول الجزئية. ومع ذلك، من غير المرجّح أن تنجح هذه الخطوات بتهدئة الوضع

خلال العامين المقبلين؛ فلا يوجد أي تقدُّم فيما يتعلق بتمديد آلية الزناد، أو تمديد بعض بنود الاتفاق النووي بعد عام 2025. ويتزايد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة اعتمدت استراتيجية التهاون مع إيران، ليس من أجل الحفاظ على استقرار الاتفاق النووي فقط، بل بغية تنظيم أسعار الطاقة العالمية تمهيداً لانتخاباتها الرئاسية المقبلة. ومن المتوقع أن يتغير سلوك الولايات المتحدة في سياستها تجاه إيران بعد الانتخابات، سواء فاز الديمقراطيون أو عاد الجمهوريون إلى الحكم.

أما بالنسبة لإيران، فتشير التوقعات إلى أنها قد تلجأ إلى استراتيجية التراخي المنظّم لإدارة العامين المقبلين، في إطار صبرها الاستراتيجي، حتى انتهاء صلاحية قرار الأمم المتحدة رقم 2231. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون إيران على استعداد للقيام بتنازلات إضافية بشكل معتدل، دون تقديم تنازلات جوهرية قد تُحدِث تغييراً جوهرياً في الاتفاق النووي. إلا أن هذا الاحتمال يبقى ضعيفاً، حيث ستكون الأطراف الغربية في الاتفاق مضطرة لاستخدام آخر خيار لها قبل صيف عام 2025. ذلك لأنها ستواجه خياراً صعباً بين انهيار الاتفاق النووي بعد تشرين الأول 2025 والسماح للملف الإيراني بالإفلات من رقابة المجتمع الدولي دون مواجهة عقوبات دولية شاملة، أو انهيار الاتفاق النووي من خلال آلية الزناد؛ ما سيعني عودة العقوبات الدولية على البرنامج النووي والبرنامج العسكري الإيراني. ومن المرجح أن تختار الأطراف الغربية اللجوء إلى الحل الثاني. ويمكن أيضاً افتراض أن إيران ستكون قادرة على إدارة السنتين المقبلتين بفعاليّة، بحيث تمنع الأطراف الغربية من تفعيل آلية الزناد من دون أن تقدم تنازلات جوهرية تمدد صلاحية الاتفاق النووي. وحينها يكون الملف النووي الإيراني قد غادر قواعد الاتفاق النووي لعام 2015، وسيعمل وفقاً لقواعد جديدة يفرضها المجتمع الدولي، حيث ستكون مشاريع القرارات الدولية المتعلقة بإيران في مواجهة حق النقض المحتمل من جانب روسيا والصين (25).

السيناريو الثالث: اللجوء إلى آلية الزناد: يفترض هذا السيناريو لجوء الأطراف الغربية إلى تفعيل آلية الزناد إذا استمر التصعيد حول مسائل الملف النووي والسلاح الصاروخي، واستمرار الدعم الإيراني للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. ويفترض هذا السيناريو أن التباطؤ الذي شهدته وتيرة التصعيد النووي في الفترة الأخيرة لا يعني تراجعاً فعّالاً في برنامج إيران النووي، بل يمكن أن يكون مجرد تباطؤ غير فعّال في معدل التصعيد. وإذا فُعِّلَت آلية الزناد قبل صيف عام 2025، فسيؤدي ذلك إلى عودة العقوبات الدولية التي فُرضت على إيران بموجب القرارات السابقة، بالإضافة إلى استمرار العقوبات الحالية التي فرضت بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وسيتوجب على الصين وروسيا أيضاً الامتثال للعقوبات الدولية، نظراً لأنها تمثّل قرارات مجلس الأمن. وحتى إذا لجأت إيران أو حلفاؤها إلى محاولة إعاقة العقوبات من خلال تدابير في مجلس الأمن، سيواجهون صعوبة بسبب حق النقض الذي تمتلكه الدول الغربية. ويُفترض أن الواقع الجديد سيضغط على الموقف الإيراني بشكل كبير، سواء من خلال الضغوط الاقتصادية الضخمة التي ستنشأ نتيجة عودة العقوبات الدولية الشاملة أو من خلال ضغوط الحليف الصيني الذي سيواجه تحديات في برامج التعاون مع إيران بسبب العقوبات الدولية. ويُفترض أيضاً أن تشهد المرحلة المقبلة مفاوضات واسعة للتوصل إلى اتفاق جديد بين إيران والمجتمع الدولي، وسيكون هذا الاتفاق مختلفاً عن اتفاق عام 2015. وفي حال تجاوزت البلدان الأوروبية مشكلة ارتفاع أسعار الطاقة بنجاح، وانتهت الولايات المتحدة من العام الانتخابي بنجاح، فإن ذلك سيعزز احتمالية اتخاذها خيار التصعيد الأخير، وتفعيل آلية الزناد (26).

خاتمة:

مع اقتراب موعد يوم النهاية الذي يتوقع خروج إيران فيه من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء العقوبات السابقة المفروضة عليها كُليّاً، باتت الأطراف الغربية أمام مروحة خيارات محدودة للغاية، إذ يزيد هذا التقدم من

احتمالية أن تفقد الأطراف الغربية السيطرة على مسار تقدُّم البرنامج النووي الإيراني، من خلال فقدان القدرة على التلويح بأية عقوبات، أو قرارات دولية جديدة. ولا يزال لدى القوى الغربية فرصة لتفعيل "آلية الزناد" بصفتها وسيلة للحفاظ على هيكلية العقوبات الدولية المفروضة على إيران، لكنّ هذه الفرصة لن تكون متاحة بعد يوم النهاية (18 تشرين الأول 2025).

النتائج و المناقشة:

1- استبدلت إيران مبدأ عدم الانحياز بالسعي إلى إنشاء تكتّل بالشراكة مع القوى الشرقيّة التقليدية والصاعدة.

2- إن تداعيات توجه إيران نحو آسيا ليست سياسية فقط، بل لها أهداف ومآلات اقتصادية.

3- اتجهت إدارات كل من الرؤساء أحمدي نجاد وروحاني ورئيسي شرقاً، وقد جمع بينها الرغبة بتنويع علاقات إيران الدوليّة وتعزيز مصالحها الاقتصاديّة.

4- أثمرت سياسة التوجّه شرقاً عن بعض الإيجابيات كزيادة قدرتها على الصمود في وجه الإجراءات الغربيّة وتعزيز مكانتها في السياسة الدوليّة، إلّا أنّها حدت من خياراتها الخارجيّة.

5- تعتبر إيران أن هناك حاجة ملحة إلى التركيز على غرب آسيا والتوصل إلى هيكل أمني متعدد الأطراف يقدم حلولاً للمشكلات الإقليمية.

6- السيناريو المرجح لعلاقة إيران مع الغرب هو توصل الأطراف إلى أنصاف حلول، أو توافقات مؤقتة من شأنها أن تمدد المهلة الزمنية لتفعيل "آلية الزناد" إلى ما بعد تشرين الأول 2025.

الاستنتاجات و التوصيات:

1- دعوة مراكز الأبحاث الإيرانية للتركيز على غرب آسيا والتوصل إلى هيكل أمني متعدد الأطراف يقدم حلولاً للمشكلات الإقليمية.

2- تعزيز الاتفاق الدبلوماسي بين إيران والسعودية لتهدئة التوترات الإقليمية.

3- استثمار انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون لكسر أحادية الهيمنة على العلاقات الدولية وتعزيز نظام دولي قائم على تعددية الأقطاب.

References:

1- Azizi, Hamid Reda. *Iran and the "Looking East" Strategy: Between Continuity and Change in the Raisi Era*. Publications of the Middle East Council for International Affairs. September 14, 2023.
2- **Maloney**, Suzanne. *America and Iran; from Containment to Coexistence* .brookings.edu. 2001.
3- **Azizi**, Hamid Reda. Reference previously mentioned.
4- **Roughead**, Gary and Jacob J. Lew. *China's Belt and Road: Implications for the United States.* Independent Task Force Report No. 79. Council Foreign Relations. U.S.A. Updated March 2021.
5- **Azizi**, Hamid Reda. Reference previously mentioned.
6- **Roughead**, Gary and Jacob J. Lew. Reference previously mentioned.
7- Berman, Ilan. *Iran is planning an exit towards the east.* Middle East Network, September 27, 2022.
8- **Al-Salmi**, Adel. *Iran 2024 scenarios: Regional openness to confront sanctions*. Asharq Al-Awsat newspaper, London. 12-26-2023.
9- Hanayi, Omirbek. *The Future of Shanghai Cooperation Organization: Challenges and Prospects.* Eurasian Research Institute. Kazakhstan. 2020.
10- **Editorial** team.*China's Belt and Road Initiative will keep testing the West; The projects are smaller, the challenge is growing.* The Economist. September 07, 2023.
11- **Segal**, Stephanie. *"The Economic Impact of Iran Sanctions".* Center for strategic & international Studies (CSIS.org). Nov 2018. https://goo.gl/52XEyr (accessed September 2018).
12- **Leila**, Ahmed Shams El Din. *Iranian strategy to confront US sanctions: mechanisms and possibilities for the future.* International Institute for Iranian Studies, https://rasanah-iiis.org/- 2018.
13- **Al-Salmi**, Adel. Reference previously mentioned.
14- **Editorial** team**. Iranian** Studies Unit. *Approaching the "End Day": The fate of the Iranian nuclear agreement according to its texts*. Emirates Policy Centre. 10-17-2023.
15- **Mubaideen**, Rasha Adnan. *The Iranian nuclear agreement and its regional and international repercussions.* Al-Balqa Journal for Research and Studies, Amman Al-Ahliyya University, Issue 1, Volume 33, 2020.
16- **Berman**, Ilan. Reference previously mentioned.
17- **Editorial** team. *Approaching the "End Day": The fate of the Iranian nuclear agreement according to its texts*. Reference previously mentioned.
18- **Yazzak**, farashtak. *Are Iran and America on the verge of a new agreement? What has changed these days?*. Al-Furat Center for Studies. 03/07/2023 https://firatn.com.
19- **Kaplow**, Jeffrey M., and Rebecca Davis Gibbons. *The days following the agreement with Iran - An analytical perspective.* RAND Corporation, 2020.
20- **Al-Salmi**, Adel. Reference previously mentioned.
21- Berman, Ilan. Reference previously mentioned.
22- The "trigger mechanism" was included in UN Security Council Resolution No. 2231, based on the 2015 Joint Comprehensive Plan of Action, according to which if Iran does not cooperate in areas that the other parties to the agreement may complain about, it will be sufficient for one of these countries to refer the matter to the Security Council and request Automatically restore all UN sanctions on Iran within 30 days.

23- The trigger mechanism was designed to avoid the obstacle of a veto in the Security Council in the event that the parties decide that Iran has violated the nuclear agreement. With the expiration of the trigger mechanism, the Iranian nuclear file will cease to be a consensus file and turn into a controversial file in the Security Council. This scenario would open the doors to a nuclear arms race in the Middle East. This does not serve the interests of the Western powers, so the West is likely to resort to activating the trigger mechanism before the summer of 2025. This means that there is a high probability of a collapse in the nuclear agreement until that time. Unless the parties reach a consensus that guarantees the continued validity of the nuclear agreement, or the effectiveness of the trigger mechanism is extended to a date beyond October 2025.

24**- Mubaideen**, Rasha Adnan. Reference previously mentioned.

25- **Kaplow**, Jeffrey M., and Rebecca Davis Gibbons. Reference previously mentioned.

26- **Editorial** team. *Approaching the "End Day": The fate of the Iranian nuclear agreement according to its texts*. Iranian Studies Unit, Emirates Policy Centre. 10-17-2023.